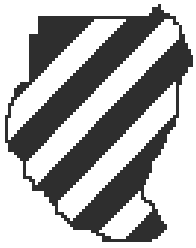

التحالف الوطني السوداني

نـحو بنـاء دولـة مدنيـة ديمـقراطية موحـدة

رؤى حول

مكافحة الفساد

المحتوى

الرقم	الموضوع	رقم الصفحة
1	**خلفية**	2
2	**ما ليس هدفاً لهذه الرؤى**	2
3	**ماهي أهداف هذه الرؤى**	2
4	**المبادئ الثلاثة الموجهة لهذه الرؤى**	3
5	**الإقتراحات**	3
6	**عهد الخدمة العامة**	3
7	**السعادة في الخدمة العامة مقابل الراتب المجزي**	3
8	**قوانين مكافحة الفساد**	4
9	**عقوبات أعمال الفساد**	5
10	**إجراءات الحيطة و بناء الثقة في العمل العام**	5
11	**الوظائف الإضافية لشاغلي المناصب العليا**	5
12	**الوظائف الإضافية لشاغلي المناصب الدنيا و الموظفين العموميين**	6
13	**تضارب المصالح**	6
14	**الإجتماعات المفتوحة**	7
15	**حرية المعلومات**	7
16	**المشتريات و العطاءات**	7
17	**قوانين حماية المبلغين عن الفساد**	8
18	**بنية مكافحة الفساد**	8
19	**مكتب مراقبة الأداء العام**	8
20	**مجلس المستويات المحاسبية**	9
21	**ديوان المراجع العام**	9
22	**ضباط أخلاقيات العمل العام**	10
23	**إشراك المجتمع المدني**	10
24	**التعاون الإقليمي و العالمي**	10

خلفية

1. الضباط التنفيذيون والموظفون العموميين في النظام الديمقراطي وكلاء للشعب حين يؤدون واجباتهم التي ائتمنهم الشعب عليها ، فكل مناصب الدولة وديعة للشعب . وبالتالي، على الضباط التنفيذيين و الموظفين العموميين أن يسخروا مناصبهم لخدمة الشعب وقضاء حوائجهم، وأن لا يستغلوها مطلقاً لمصلحتهم الخاصة .
2. تأسست خلال سنوات الإحتلال البريطاني للسودان خدمة مدنية محترمة ومحترفة ونزيهة، وخلال العقدين التاليين للإستقلال، كانت هذه الخدمة أكثر إحتراماً وإحترافاً وبعداً عن الفساد من كل رصيفاتها في إفريقيا .
3. خلال دكتاتورية نميري، بدأ الإقتصاد في التدهور ، و تفشت المحسوبية في أجهزة الدولة، وانتشر الفساد الحكومي ، وتدنت مستويات الأداء، ليتقوض بذلك أساس الخدمة المدنية السودانية بعد أن كانت مبعث فخر و إعتزاز مواطنيه. و عندما أطيح بحكم نميري في 1985م، لم تقم الحكومة المنتخبة بشئ يذكر لتصحيح فساد الخدمة المدنية .
4. و بعد ان استلمت الجبهه القومية الإسلامية بإنقلاب 1989م، إستشرى الفساد في كل مستويات الأجهزة الحكومية طرداً مع تدهور الإقتصاد، فصفت الجبهة القومية الإسلامية الخدمة المدنية من كل الكفاءات المهنية التي لم تدن بالولاء لفكرها الديني المتطرف، وبرر كبار الموظفين نهبهم لموارد الدولة بأنه مكافأة لهم نظير نشر دولة الإسلام السياسي و تعويضاً لهم مقابل إلتزامهم.
5. الفساد العام في أجهزة الدولة واحد من الأسباب التي أفقرت السودان رغم غناه بالموارد الطبيعية و رغم ان شعبه شعب جاد و نشط. يشوه الفساد علاقات قوى السوق، و يرفع أسعار السلع و الخدمات أمام كل المواطنين، و يضع ثروات السودان في غير موضعها، فتستفيد منها فئة ضئيلة بدلاً عن كل الشعب السوداني .
6. آل التحالف الوطني السوداني على نفسه أن يزيل الفساد الحكومي، و يعيد للخدمة المدنية السودانية سمعتها الطيبة المشهود لها بالنزاهة والتميز. لتحقيق ذلك يتبنى التحالف الوطني السوداني هذه الرؤى لمكافحة الفساد وبناء حكم نزيه وحكومة نظيفة .

ما ليس هدفاً لهذه الورقة ؟

ليس الهدف من هذه الرؤى إستئصال الفساد الحكومي في السودان. هذا هدف يستحيل تحقيقه، وأي محاولة في هذا الإتجاه قد تشمل خرقاً لحقوق الإنسان وتتعارض مع مبادئ الحكم الديمقراطي .

ماهي أهداف هذه الرؤى ؟

الأهداف التي تسعى هذه الورقة لتحقيقها هي ان يكون الفساد الحكومي جزءً ضئيلاً وغير مؤثر في الحياة السودانية.

المبادئ الثلاثة الموجهة لهذه الرؤى

المبادئ الثلاثة التالية هي التي وجهت التحالف الوطني السوداني في صياغة هذه الرؤى:

المحاسبة :

شاغلوا المناصب العامة مسئولون ومحاسبون أمام الجمهور والقانون عن تصرفاتهم وأفعالهم أثناء تأدية مهام مناصبهم، وعليهم أن يخضعوا للتدقيق والفصل بالوسائل المناسبة لمناصبهم .

الشفافية :

ينمو الفساد في الظلام، وأشعة الشمس مطهر عظيم ، على أي حكومة ديموقراطية أن تمارس نشاطها في العلن ماكان ذلك ممكناً وعملياً، وتخضع بذلك نشاطها لفحص ومساءلة الجمهور والإعلام.

التكامل :

يجب ان يحارب الفساد ببرامج شاملة ومتكاملة ومتشابكة يعضد كل برنامج الآخر، لتخلق جميعها ثقافة وطنية تعلي من شأن الحكومة النزيهة والإدارة النظيفة. أي شئ أقل من ذلك لا يحقق هذه الغايات.

الإقتراحات :

يقدم التحالف الوطني السوداني هذه الرؤى / المقترحات إلى التنظيمات السياسية، مؤسسات المجتمع المدني والحكومة ليتم تبنيها وتنفيذها في جمهورية السودان.

عهد الخدمة المدنية

السعادة في الخدمة المدنية مقابل الراتب المجزي :

يجب ان يكون الدافع الرئيسي لتولي المنصب العام في النظام الديمقراطي هوالسعادة في خدمة الجمهور. أولئك الذين يسعون للثراء، عليهم التوجه للعمل الحر بدلاً عن الإنخراط في سلك العمل الحكومي، لكن عندما يلتحق الضباط التنفيذيون والموظفون العموميون بالخدمة العامة ويلتزمون بخدمة الجمهور، على الحكومة، بالمقابل أن تدفع لهم راتباً مجزياً يكفل لهم ولعائلاتهم حياة كريمة ، وبذلك تصبح المهنة الحكومية خياراً معقولاً للشخص المؤهل والكفء. السلعة المتبادلة هنا هي "إلتزام بخدمة الجمهور مقابل راتب مجز". هذا هو عهد الخدمة العامة.

يقترح التحالف الوطني السوداني، كأول خطوة لتحقيق هذا العهد، أن يؤدي كل ضابط تنفيذي وموظف عام عند إلتحاقه بالخدمة الحكومية القسم التالي :

(أقسم بالله العظيم (...) أن التزم بكل قوانين ولوائح جمهورية السودان؛ وأن لا أستغل المنصب العام الذي أشغله لمصلحتي، وأن أضع مصلحة المواطن السوداني دائماً نصب عيني وأنا أؤدي مهامي الحكومية بإخلاص، وأن لا أجعل إعتبارات لمصلحتي أومصلحة عائلتي أومعارفي تؤثر على قراراتي وتصرفاتي).

في مقابل الإلتزام بهذا القسم، لكل ضابط تنفيذي وموظف عام الحق في أن يقبض الراتب الذي يفي بمعيشته ومعيشة عائلته ويتناسب مع المهام التي يقوم بها.

قوانين مكافحة الفساد

سيساند التحالف الوطني السوداني أي قوانين :

- تحظر أي ضابط تنفيذي أوموظف عام من أن يستلم أي شئ ذي قيمة (هدية، سلفية، خدمة،الخ) مقابل أداء أوالإمتناع عن أداء أي عمل حكومي.
- تحظر إستغلال الممتلكات العامة للمصلحة الخاصة.
- تحظر إستعمال الممتلكات العامة لأي غرض غير أغراضها المحددة.
- تحظر الضابط التنفيذي أوالموظف العام من إستلام أي هدية (إلا ما كان منها إكرامياً ولا تزيد قيمتها عن ....).
- تحظر أي شخص من أن يعد بأن يعطي أويعطي بالفعل أي شئ ذا قيمة لأي ضابط تنفيذي أوموظف عام (إلا ماكان منها إكرامياً ولا تزيد قيمته عن ....) سوى قدم وعد بإعطاء شئ ذا قيمة أوقدم بالفعل مقابل شئ من الموظف العام أولا.
- تحظر الضابط التنفيذي أوالموظف العام من أن يستعمل أي معلومات خاصة أوسرية علم بها أثناء تأدية مهامه الرسمية لتدر عليه منفعة خاصة أويستغلها لأغراض غير التي جاءت تلك المعلومات من أجلها .
- تطلب من أي ضابط تنفيذي أو موظف عام أن يبلغ فوراً عن أي محاولة لرشوته للجهات المسؤولة.
- تطلب من أي ضابط تنفيذي أوموظف عام أن يبلغ فوراً عن أي عمل فساد حكومي علم به للجهة المسؤولة.
- **حظر المحاباة** :

يحظر على الضباط التنفيذين والموظفين العمومين توظيف أوإستئجار أوالدخول في أي عمل تجاري مع أي شخص أو جهة محاباة له لإنتسابه لنفس القبيلة.

- **حظر الثراء غير المشروع :**

يعد جريمة أن يغتني الضابط التنفيذي أوالموظف العام بطريقة لا يمكن تفسيرها بطريقة معقولة أثناء توليه مهام منصبه العام.

- تحظر على أي ضابط تنفيذي أوموظف عام أن يعطي مالاً أو أي شئ ذا قيمة مالية لأي صحفي .

عقوبات أعمال الفساد

العقوبات الجنائية :

تكون مدة السجن و حجم الغرامات عقاباً على أي أعمال فساد بالقدر الذي يجعلها رادعة وقاسية.

الإستيلاء و المصادرة الإدارية :

يكون للحكومة زيادة على، وبمعزل عن العقوبات الجنائية، الحق في أن تسترجع أي عائدات عن الفساد وذلك بأن تستولى على، وتصادر تلك العائدات لصالح الخزينة العامة بقرار إداري يمكن أن تراجعه المحاكم. عبء الحكومة في إثبات قرار المصادرة أقل من عبء إثبات الأفعال الجنائية لأن ما يتعرض للخطر في هذه الحالة هو الممتلكات و ليست الحريات.

الحظر :

يحظر أي شخص أدين في أي عمل متعلق بالفساد عن :

- شغل منصب حكومي.
- الإستخدام بواسطة الحكومة.
- الدخول في عمل تجاري مع الحكومة.

إجراءات الحيطة و الثقة في العمل العام

زيادة على القوانين المباشرة التي تمنع أعمال الفساد، تشمل هذه الرؤى إجراءات أخرى بدونها لا تتكامل جهود مكافحة الفساد. هذه الإجراءات من شأنها أن :

- تمنع الظروف التي ينمو فيها الفساد.
- ترفع من درجة ثقة الجمهور في أمانة الحكومة.

الوظائف الإضافية لشاغلي المناصب القيادية العليا :

الحظر التام :

يحظر على شاغلي المناصب القيادية العليا (و تشمل كحد أدنى الرئيس، نوابه، رئيس الوزراء أو ما يعادله، كل الوزراء، وأعضاء الهيئة التشريعية و شاغلي المناصب القيادية العليا في القوات النظامية" القوات المسلحة و الشرطة ..إلخ) أثناء توليهم مناصبهم شغل أي وظيفة إضافية، أو أن يقبلوا أي مساعدات من أي نوع، من أي جهة مقابل أدائهم لمهامهم .

الوظائف الإضافية لشاغلي الوظائف الدنيا والموظفين العموميين :

تضارب المصالح

الحظر الجزئي :
لا يحق لأي ضابط تنفيذي أوموظف عام أوعضو ينتمي لأسرة الضابط التنفيذي أوالموظف العام أن يستخدم في أي عمل يقع تحت مسؤولية أوإشراف أوإدارة ذلك الضابط التنفيذي أوالموظف العام. ويظل هذا الحظر سارياً لمدة عام بعد إنتهاء الخدمة الحكومية .

الإفصاح :
يطلب من كل الضباط التنفيذيين والموظفين العموميين أن يفصحوا عن أي مصالح مالية مباشرة أوغير مباشرة، تخصهم في أي معاملة تحت إشرافهم أوإدارتهم.

الرفض :
على كل الضباط التنفيذيين والموظفين العموميين أن يبعدوا عن أي معاملة لهم فيها مصلحة مالية مباشرة.

إبراء الزمة

يجب على شاغلي المناصب الحكومية العليا (و تشمل كحد أدنى الرئيس و نوابه، كل الوزراء، أعضاء الهيئة التشريعية و شاغلي المناصب القيادية في القوات النظامية : القوات المسلحة و الشرطة، ...الخ) أن يعلنوا عن كافة ممتلكاتهم وممتلكات أسرهم الثابته والمنقولة ومديونياتهم وذلك :

- في غضون ثلاثين يوماً من شغل المنصب .
- سنوياً ابان شغل المنصب .
- سنوياً لمدة ثلاث سنوات بعد نهاية شغل المنصب.

الإجتماعات المفتوحة

المفترض أن تكون كل الإجتماعات الحكومية مفتوحة للجمهور والإعلام، وعلى الحكومة يقع عبء التدليل على أن إجتماعات بعينها ستكون مقفولة على أساس :

- الأمن الوطني.
- سرية وخصوصية الأفراد.
- الإمتيازات التنفيذية.

حرية المعلومات

على القانون الخاص بحرية المعلومات أن يحدد الآتي :

- إجراءات طلب المعلومات الحكومية.
- الوقت الذي يجب أن لا يتعداه إعطاء هذه المعلومات.
- الأسباب التي رفضت بمقتضاها الإستجابة لطلبات كشف معلومات حكومية.
- إجراءات الإستئناف على الطلبات التي ترفض.

المشتريات و العطاءات

- لتأكيد أن كل عطاءات الحكومة قد أعطيت لمن يستحقها على أساس أحسن توافق للسعر والجودة، على كل عطاء حكومي تزيد قيمته عن مبلغ معين أن يمنح على أساس عطاء معلن للمنافسة العامة وتحت رقابة الجهة الحكومية المختصة برقابة العطاءات.
- على كل طلبات المشتريات الحكومية أن تتم وفق إجراءات مكتوبة ومعلنة على نطاق واسع، وذلك لإتاحة أكبر قدر ممكن من المنافسة على كل عطاء، وأن تفتح مظاريف العطاءات المختومة أمام الجمهور بواسطة الجهة الحكومية المختصة بمراقبة العطاءات.
- على أي جهة أجنبية تشارك في أي عطاء أن توقع على شهادة ملزمة قانونياً تلتزم بها بأن لا تشترك في أي عمل غير مشروع أوفساد، وأن تخضع نفسها بذلك للمحاكم السودانية.
- على أي شركة أوشخص شارك في عطاء حكومي أن يفصح عن أي عمولات أوأموال أوأي شئ ذي قيمة أعطي للوكلاء أوأي طرف ثالث متعلقاً بالعطاء. يظل هذا الطلب سارياً لمدة ثلاث أعوام بعد إكمال العطاء.
- يعد غير قانوني تواطؤ أي طرف مع أي أطراف آخرين في العقد بغرض التأثير على العقد.
- يطلب القانون من أي شركة ترغب في أن تشارك في عطاء حكومي أن تحفظ سجلات مالية تفصح بصدق عن حالة الشركة وممتلكاتها وأن يكون لهانظام مراجعة يؤكد صدقها. يعد غير قانوني الإحتفاظ بطاقم آخر من سجلات الحسابات أو بحسابات خارج السجلات الرسمية.

قوانين حماية المبلغين عن الفساد

المواطنون الذين يبلغون عن الفساد أبطال يجب حمايتهم.وضع قوانين خاصة تحمى هؤلاء المواطنين من أن يفقدوا وظائفهم أوفرصهم في الترقي أومعاقبتهم أثناء الخدمة بأي طريقة.

بنية مكافحة الفساد

التحدي في مكافحة الفساد الحكومي ليصبح ضئيلاً أونادراً أودون تأثيراً يذكر في الحياة السودانية، يحتاج لبنية حكومية متكاملة تتصدى لهذا التحدي. يقترح التحالف الوطني السوداني بنية أساسية مكونة من الآتي :

1. **مكتب مراقبة الأداء العام** :
يكون مسئولاً عن التحري ، ومقاضاة الأفراد والجهات المتورطة في أعمال الفساد الحكومي.
2. **لجنة تقويم الأداء العام** :
تكون مسئولة عن تحليل كافة جهود محاربة الفساد وترفع توصياتها لتلافي نواحي القصور.
3. **مجلس المستويات والمعايير المحاسبية** :
يكون مسئولاً عن وضع مستويات ومعايير محاسبية متناسقة ومهنية ويعممها علي كل الأجهزة الحكومية في السودان.
4. **ديوان المراجع العام** :
يتأكد من أن الأموال العامة قد استعملت في الأغراض التي خصصت من اجلها.
5. **ضباط أخلاقيات العمل العام** :
يكون ضباط أخلاقيات العمل العام مسئولين عن تدريب الكوادر علي مكافحة الفساد وما يتعلق بذلك من قضايا كل في وزارته.

مكتب مراقبة الأداء العام

ينشأ مكتب مراقبة الأداء العام للتأكد من أن الفساد يجد الجهة التي تتحري عنه وتحقق وتقاضي فيه اينما كان في الأجهزة الحكومية. يكون هذا المكتب مستقلاً وذي صلاحيات قضائية تمكنه من التحري والتحقيق في شبهات أي فساد في أجهزة الحكومة المختلفة ومقاضاة أي شخص أو أشخاص أرتكبوا أعمال فساد حكومي. يدير مكتب مراقبة سلامة الأداء العام مكتب تنفيذي يتكون من خمسة أعضاء يتخذون قراراتهم بأغلبية الأصوات. للتأكد من أن مكتب مراقبة سلامة الأداء العام يحظي بأكبر قدر من الاستقلال ويمثل المكونات الثلاثة الأساسية للدولة فيكون لكل مكون منها دوره في تعيين أعضاء المكتب بالطريقة التالية :

الخطوة الأولى :
تضع المحكمة العليا قائمة من عشرة مرشحين لمكتب مراقبة الأداء العام. يقسم المرشحون بالتساوي بين :

- موظفين عموميين في الخدمة أو سابقين ذوي سجل مشرف ومتميز في الأداء العام.
- محاميين ومحاسبيين أو شرطة ذوي سجل متمييز في النزاهة والكفاءة.

الخطوة الثانية :
من قائمة المرشحين التي تضعها المحكمة العليا، يعيين رئيس وزراء جمهورية السودان، أو ما يعادله، منهما أثنين لعضوية المكتب التنفيذي، وتقوم اللجنة المستديمة المناسبة ببرلمان جمهورية السودان بتعيين ثلاثة أعضاء أخرين. تكون مدة عضوية أعضاء المكتب التنفيذي متفاوتة بحيث يتم تبديل كل واحد منهم سنوياً. لا يتم إزاحة أي عضو من أعضاء المكتب التنفيذي من منصبه إلا إذا عزل بالطرق الاجرائية المنصوص عليها.
تخصص الإحتياجات المالية (الميزانية) لمكتب مراقبة الأداء العام على أن لا تكون عرضة للتخفيض عقاباً لها على إجراء أي تحقيقات.
يكون لمكتب مراقبة الأداء العام سلطات واسعة يتمكن بمقتضاها من تجميد الأرصدة، حجز السجلات، سحب جوازات السفر وحماية الأشخاص أوالجهات التي تزودهم بالمعلومات. علي أن تكون هذه السلطات خاضعة للمراجعة القضائية.

مجلس المستويات المحاسبية

ليس هناك ماهوأهم للشفافية المالية من وجود مستويات ومعايير لمسك الحسابات والمحاسبة تخضع لها كل الأجهزة الحكومية في الدولة على أن تكون تلك المستويات مهنية ومتسقة. بهذه الطريقة فقط يمكن أن يتابع المحققون والمراجعون حركة أموال الدولة بطريقة دقيقة وسريعة.
يتكون مجلس المستويات المحاسبية من تسعة محاسبين متخصصين ومن البارزين في المهنة. يضع المجلس المستويات المحاسبية بأغلبية الأصوات. تخضع كل الأجهزة والتنظيمات الحكومية حساباتها لتتوافق مع المستويات التي يضعها المجلس.

ديوان الراجع العام

ديوان المراجع العام هيئة مستقلة تتكون وفق نصوص دستور جمهورية السودان. ديوان المراجع العام مسئول عن التأكد من أن الأموال العامة قد صرفت بالفعل على الأغراض التي خصصت من أجلها. يرفع ديوان المراجع العام تقريراً للجهات التي يحددها الدستور و يبلغ عن أي شبهات فساد حكومي لمكتب مراقب الأداء العام .

ضباط أخلاقيات العمل العام

على كل وزارة أن تعين ضابطاً تكون من مسئولياته أن :
- يعقد برامج تدريبية عن أخلاقيات العمل العام في الوزارة.
- يتعامل مع مسائل أخلاقيات العمل العام و مسائل الفساد.

إشراك المجتمع المدني

دلت التجربة في أقطار أخرى أن كل جهود مكافحة الفساد الناجحة أشركت منظمات المجتمع المدني في نشاطها. على السودان أن يضع سياسة تشجع أعرض مشاركة ممكنة للرأي العام في جهود مكافحة الفساد، وذلك بإجراءات مثل :

- تشجيع قيام منظمات محلية غير حكومية تعنى بمكافحة الفساد مثل فروع (الشفافية الدولية) Transparency International أو أي مجموعة أخرى.
- تشجيع مشاركة المنظمات المهنية مثل نقابة المحامين والمحاسبين وموظفي البنوك في مشاريع ومبادرات مكافحة الفساد.
- تشجيع مشاركة دور العبادة (المساجد و الكنائس) ورجال الدين في تعميم ونشر رسالة مكافحة الفساد.
- تكوين مجلس إستشاري مدني يزود جهود مكافحة الفساد بالآراء و المعلومات .

التعاون الإقليمي و العالمي

يندر أن تكون قضايا الفساد شأناً محصوراً داخل الدولة. فبإزدياد حجم التبادل الإقتصادي العالمي، لم يعد من الممكن أن تكون جهود مكافحة الفساد فعالة ما لم تشمل المستويات الإقليمية و العالمية وفي هذا الخصوص يقدم التحالف الوطني السوداني المبادرات التالية :

1. التشاور والتفاوض مع أكبر عدد من الدول لوضع معاهدات مشتركة لمكافحة الفساد بينها وذلك بوضع إجراءات للآتي :
   - تبادل تسليم المتهمين في قضايا الفساد.
   - تجميد الممتلكات والأموال المشبوهة بأنها جاءت نتيجة فساد وذلك بطلب من الدولة المتضررة.
   - إعادة الممتلكات المنهوبة للدولة التي نهبت منها وفق الإجراءات القضائية المناسبة.
2. يصدر السودان (قانون ممارسات الفساد المتعلقة بأجانب) يمنع بمقتضاه السودانيين من رشوة موظفي الدول الأجنبية، ويعطي الدولة التي لديها قوانين تحظر رشوة موظفي الحكومات الأخرى معاملة متميزة.
3. يوحد السودان جهوده مع الدول الأفريقية التي إتخذت خطوات جادة لمكافحة الفساد، وتضع معاً قضايا الفساد في مقدمة إهتمامات منظمة الوحدة الأفريقية وأي منظمات أومنابر إقليمية أخرى.